

٢- تعقيب على "ردّ وتعقيب"

للمهندس السيد: حاتم غنيم

قرأت ما كتبه الأستاذ محمد شيت صالح حياوي في العدد المزدوج (١٩-٢٠) من مجلة مَجْمَع اللغة العربية الأردني تحت عنوان "ردّ وتعقيب"، فسأني ما لمستته من مرارة فيما كتب، توحى أنه يرى فيما علّقته على ما كتب في أعداد مجلة المجمع انتقاصاً مني لجهده، وتوهيناً لرأيه. ويعلم الله أنني أكنّ له من التجلّة ما هو له أهل؛ وما أردت فيما كتبت سوى الوصول إلى الحقيقة، سواء أكانت فيما ارتأيت أم فيما ارتأى غيري؛ وما كنتُ تطرّفتُ إلى أمرٍ إلاّ وأتيتُ له بدليل من القرآن الكريم، أو الشعر، أو أيّدته بقول واحد من علماء اللغة المشهورين. وأنا أعود فأقرّر أنني من الذين يرجعون إلى الصواب عندما يتبين لي خطأ رأيي؛ بل أكون شاكراً لمن ينبهني إلى أوهام قد أكون وقعت فيها، فإنّ من تكون الحقيقةً مبتغاه لا يضيره أن يخطئ ثم يصيب، والعصمة لله وحده، والغلط شأن بني الإنسان.

لكل ذلك، أرى لزاماً عليّ أن أتناول ما أورده الأستاذ - في ردّه وتعقيبه - فقرة فقرة، فأقرّ بالخطأ عندما أكون مخطئاً، وأوضّح رأيي عندما أشعر أنني قد أسيء فهمي، وأطلب الدليل عندما أرى أن اتهامي بالوهم يحتاج إلى دليل.

يقول الأستاذ - ص(٢١٦) - إنني أرى أنه طعن في أقوال علماء كانوا من بناء صرح اللغة، وإنه كان عليّ أن أستعمل ما يماثل "اعتراض" أو "خالف" بدلاً من "طعن" إن كان يرى فيها مساساً به، وأقول: إنني أبغي الدفاع عن علماء كانوا من بناء صرح اللغة "لم يقرّهم على رأيهم" - كما جاء في تعليقه على رأي ابن سيده - وأجيب على تساؤله عن كيفية الدفاع عن العلماء، الذين هم غير معصومين في أقوالهم وأفعالهم وأفكارهم التي قد يأتيها الخطأ والضعف، ويجوز أن يمسّها المطهرون وغيرهم - كما شاء الأستاذ وذكر - فأقول: دفاعي عنهم يقتصر على الطلب من مخالفيهم إثبات آرائهم بدليل تقبل به أسس البحث اللغوي الصحيح، من آية قرآنية كريمة، أو حديث نبويّ شريف، أو مثل منقول عن العرب الفصحاء، أو قول مأثور عنهم، أو رأي لإمام من أئمة اللغة يؤيد آراء مخالفيهم. أمّا أن يُلقى الكلام على عواهنه دون أن يُذكر دليل على خطأهم يبرّر مخالفتهم، فهذا ما لا نرضاه لهم.

ويقول الأستاذ - ص(٢١٧) - إن جلّ اعتراضاتي وانتقاداتي "كانت غير مقنعة، مع الأسف"، وهذا استعمال كم وددتُ لو أنّ الأستاذ كان تجنّبهُ، ولعلّ الأفضل أن يقال: "فقد كانت اعتراضاته وانتقاداته- ويا للأسف - غير مقنعة"، أو أن يقال: "ومما يؤسف عليه أن اعتراضاته كانت غير مقنعة ...".

ويذكر الأستاذ - في معرض استعمال (يُسمّى بالألف) - أن قوله: "لا حاجة إلى الباء لأنها زائدة ... لا يفيد تخطئة هذا الاستعمال!! وقد أكون أسأتُ الفهم، وقد يكون عنى بهذه الجملة أن الباء جائزٌ استعمالها، ولكن الأفضل أن تحذف، وهذا ما أيدته أنا إذا قلت - ص(١٤٩) من الذبول والملاحظات (٢) -: "ولعمري لقد أصاب في استجادته حذف الباء، فقد جاءت كذلك في التنزيل مرّات، ولكن صواب استعمال لا يفيد خطأ استعمال مخالف"، ثم أتيت بالأدلة على جواز أن يقال: (يسمى بالألف) ... على أنني ما زلت أرى أن جملة: "لا حاجة إلى الباء لأنها زائدة" عندما تأتي في معرض انتقاد قول ما تعني أن هذا القول خاطئ. ومع ذلك فإنني أكرر قولي: إن لم يكن الأستاذ يقصد التخطئة في قوله هذا، فقد أسأتُ الفهم، وأسئمتُ المعذرة.

ويذكر - في معرض ردّه على قولي: "يقترح الأستاذ المعلّق تسمية الحركات لواسق" - مبيّناً أنه قال: "ولن يكون عسيراً أن نضع لهما

اصطلاحاً مشتركاً يقابل (الفاولز) في اللغات الأوروبية، هو باقتراحي اللواصق..."، ثم يؤكد أن الاصطلاح الذي اقترحه - كما يفهم من النص - وضعه ليشمل الحركات وأحرف المدّ، فيكون عندنا ثلاثة مصطلحات: حركات، وأحرف مدّ، ولواصق. وأنا أعتذر - أيضاً - إلى الأستاذ من عدم تطرقي إلى التعليق على تسمية أحرف المدّ: (لواصق)، واكتفائي بالتعليق على إطلاقها على الحركات؛ وعذري في ذلك أنني لم أجد لتسمية أحرف المدّ (لواصق) أي وجه، فإن حرف المدّ لا (يلصق) بحرف آخر، بل له استقلاليتته وأهميته ووزنه في الكلمة، مثله في ذلك مثل أي حرف آخر.

ولنُعطِ على ذلك مثلاً فعل "رمى"، فإن ما (يلصق) بعين الفعل هو الفتحة التي تسبق حرف المدّ، أمّا حرف المدّ فهو مستقلّ بذاته يمثل لام الفعل؛ يدلنا على هذا أنك متى ألحقت بالفعل تاء المخاطب قلت: "رَمَيْتَ"، فرجع حرف المدّ إلى أصله وثبت أنه جزء رئيس من الكلمة.

على أن اعتراضى على التسمية كان ذا شقين: أولهما أن اصطلاح اللواصق قد جرى استعماله في غير الوجه الذي يقترحه الأستاذ، وبالتالي فإن استعماله كما أراد سيؤدّي إلى إشكالٍ في الفهم واختلاط واضطراب. وثانيهما أن الاصطلاح لا يناسب الحركات - ولا أحرف المدّ- بسبب الإيهام بأنها ليست أصلية في الكلمة وإنما أُلصقت

بها - وإن لم يكن هذا مقصوداً عند وضع الاصطلاح - وقد يؤكّد هذا الوهم أنّ حركات الإعراب ليست من أصل الكلمة بل تتغيّر بتغيّر وضعها، وليست بقيّة الحركات - ولا أحرف المدّ - كذلك. على أنني أقرّ هنا أنّ إيجاد مصطلح آخر (غير اللواصق) يشمل الحركات وأحرف المدّ قد يفيد، شريطة أن نتجنب استعمال كلمة سبق إطلاقها على شيء آخر، لأن ذلك قد يؤدي إلى الالتباس.

ويعترض الأستاذ - ص(٢١٨) - على قولي بصحة استعمال: (حروف عادية)، فيقول: "إذا وُجد جمع قلّة وجمع كثرة لكلمة واحدة، استعمل كل واحد منهما في مكانه ودلالته ... فإن لم يكن للكلمة سوى نوع واحد من الجمع، استعمل للقلّة والكثرة".

ويغضّ الأستاذ النظر عمّا ذكرته من أنّ السعد التفتزاني والصّبّان أشارا إلى أنّ جمع الكثرة يشمل العدد من ثلاثة إلى ما لا نهاية له، فلا ضرر من استعماله مكان جمع القلّة مع وجود مثل هذا الجمع. وأنا ألتزم بما طلبت من الأستاذ، وهو الإتيان بالدليل الذي تقبله أسس البحث اللغوي:

"قأول راضٍ سنّة من يسيّرهما"

فأقول: قال الله تعالى في كتابه العزيز: (والمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ

ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) - البقرة ٢٢٨- ولم يقل - سبحانه - (أقراء). وقال عمر بن أبي

ربيعة:

فكان مَجَنِّي، دون من كنت أتقي ثلاثُ شخوصٍ: كاعبانٍ ومعصرُ

ولم يقل - كما أراد له الأستاذ - ثلاثة أشخاص أو أشْخُص.

أما عاديةً واعتياديةً، فقد كفاني الأستاذ عناء التعرُّض لها مرّة ثانية، إذ قال في

ردّه وتعقيبه: "وإن كانتا بمعنى واحد أحياناً...". أمّا أيُّ أولى بالاستعمال، "ماله معنى

مستقل أم ماله معنيان؟" - كما تساءل الأستاذ - فكلاهما يصح استعماله، وإلاّ فما

رأي الأستاذ في قوله تعالى: (وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) - يونس ١٠

- والدعوى تعني الدعاء والادّعاء، - وانظر لسان العرب (دعا) -

ويذكر الأستاذ حديث الملاحق الثلاث، ويقول إنّه ما زال عند رأيه فيها، ولا

ضير، فقد يكون على صواب، ولكنني - كي أستطيع الإقرار بصحّة ما قال، عن

قناعة لا عن تسليم - أطلب منه الإتيانَ بدليلٍ من اللغة يؤيد قوله.

ويعترض الأستاذ على قولي: "لعلّ الأصوب أن يقال: وساطة" عوضاً عن

القول: إن العربيّة واسطة للتفاهم، وهو يذكر أن الوساطة والوسيطّة بمعنى،

وللوساطة معنى آخر هو الجوهرة في وسط العقد. ولم أقع أنا - فيما طالعت من

كتب اللغة- على أن الواسطة تأتي بمعنى الوسيطة، فلعلّ الأستاذ يلفت انتباهي إلى المصدر الذي رجع إليه في تفسيره هذا. ولا اعتراض على القول لو جاء: "إن العريّة وسيطة للتفاهم"، ولكنني لم أختَر ما اختَرْتُ إلا للتقارب بين الأحرف. ويحتدّ الأستاذ قليلاً عندما أتحدث عن "التشويش"، فأصفه بأنه "يصم علماء اللغة القدامى بالوهم، وهم من هم، وكلهم قال بوهم الجوهري على اعتبار أن التشويش كلمة عاميّة أصلها التهويش ..."، ويقول: "لذا، فهم الواصمون والجوهري الواهم، فلماذا قلبت المعنى وصيرتني واصماً وصيرتهم واهمين؟"، وأنا أستميح الأستاذ العُدْرَ فأقول: "أخطأتُ وأصاب، فهو لم يَصِفْ علماء اللغة بالوهم، بل بالزعم، فهو يقول في مراجعته - ص(١٦٠)-: "ونحن مع الجوهريّ غير الواهم، لا مع ابن الأنباريّ الزاعم"، ويصف ابن الأنباريّ بالادعاء فيقول - الصفحة نفسها:- "ادّعى ابن الأنباريّ أنّ كلمة التشويش عاميّة ..."، أفلا يبرر كلُّ هذا ما قُلت؟ والأستاذ، إن كان دافعَ عن الجوهريّ، فقد غمط حقّ خمسة من علماء اللغة ذكّرْتُهُم، هم ابن الأنباري، والأزهريّ، والصغانيّ، والحريريّ، والفيروزبادي، كل ذلك دون أن يأتيّ بدليل من لغة العرب. وهؤلاء كان دليلُهُم في توهيم الجوهريّ وقوعُهُم على الأصل، وهو التهويش. ثم يستطرد الأستاذ قائلاً: "ولا تستغرب إذا أبديت رأياً هو: لو قال جميعُ علماء اللغة القدماء، لا خمسة منهم كما سمّيتهم، قولاً أو رأياً

في قضیة، وأجمعوا عليه إلا واحداً منهم، وكان رأي ذلك الواحد مما نحتاج إليه في حياتنا اللغوية، لأخذنا به ...، ثم من قال إن التشويش أصله التهويش بينما لكل منهما جذر مستقل؟؟ ...".

وأقول: أنا لا أعجب من رأي الأستاذ، متى ساعفه الدليل. أما من قال إن التشويش أصله التهويش، فالعلماء الخمسة الذين ذكرتهم قالوا ذلك، والجوهري نفسه يقول في "الصّاح" - (شيش): "والتشويش التخليط"، ويذكر في "الصّاح" (هوش) أن "كل شيء خلطته فقد هوشته"، ويأتي بشواهد كثيرة من الشعر والحديث تتضمن التهويش، ولا يأتي بشاهد واحد على التشويش. وبعد، فإن أصرّ الأستاذ على أن التشويش ليس من العامية في شيء، فليأت به في نصّ يُحتجّ به من العربية.

ويعود الأستاذ إلى النسبة إلى ثلاثة - أعداداً لا أعلاماً - فلا يأتي بمُفنع، وكنت طلبت منه أن يأتيني بشاهد واحد على أن العرب تقول: ثلاثيّ وأربعيّ وخمسيّ، فيقول: إن هذه النسبة تُوسيت في خضم استعمال الثلاثيّ والرّباعيّ والخُماسيّ. أفلا يجوز أن اللجوء إلى هذه الصيغ كان خشية الالتباس بينها وبين المنسوب إلى الثلاثين والأربعين والخمسين، كما ذكر الفراء؟ والقياس في هذه حذف الواو - أو الياء - والنون وإضافة ياء النسبة؛ بل إن المسموع حذف الياء والنون - أحياناً - من كلمات ليست جمعاً، مثل (فلسطين)، توهماً من العربي أنّها جمع سلامة. قال ابن هرمة:

كَأْسٌ فَلَسْطِيبَةٌ مُعْتَقَةٌ

شُجَّتْ بِمَاءٍ مِنْ مُرْنَةِ السَّبَلِ

ويذكر الأستاذ - ص(٢٢١) - قولي: "إن الفاء في جواب إذا ضرورية؛ ولكن هناك من النحاة من جَوَزَ حذفها، ولا يجوز تخطئة إثباتها وهو الأصل"، فيجيء بأدلة عدة حذفت فيها الفاء من جواب إذا، ثم يقول: "أما (الفاءان) في بيت عمر ابن أبي ربيعة الذي جاء به فليستا من جواب (إذا)، بل من جواب (أما)، بدليل تكرارها، وهي أيضاً أداة شرط غير جازمة، وتلزم الفاء جوابها"، وقد أصاب. على أن اعتراضه هذا كان بسبب خطأ في الطباعة، فالأصل في قولي هو: "إنَّ الفاء في جواب (أما) ضرورية..."، ولنعد إلى أصل هذا التعليق وردّي عليه سابقاً لنبيّن ذلك:

قلت في الحلقة الأولى من (الذيول والملاحظات): "أما إذا أردت النسب إلى ثلاثة فتقول: ثلاثي" - والفاء هنا جاءت في جواب (أما) - فردّ عليّ الأستاذ بقوله: "لا حاجة إلى الفاء فهي زائدة...". ثم ذكرتُ كلَّ هذا في الذيول والملاحظات (٢) - ص (١٦٣) - وقلت: "إن الفاء في جواب (أما) ضرورية ولكن هناك من النحاة مَنْ جَوَزَ حذفها، ولا يجوز تخطئة إثباتها وهو الأصل. قال عمر بن أبي ربيعة:

رَأَتْ رَجُلًا أَمَّا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى، وَأَمَّا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصِرُ "

فجاءت الطباعة تستعيضُ عن كلمة (أَمَّا) بـ(إِذَا)، فيختلط الأمر ويردُّ الأستاذ بما جاء به. على أنه أقرَّ في نهاية التعليق بأن الفاء في جواب (أَمَّا) لازمة، فأراحني من إعادة إثبات خطأ اعتراضه على ورود الفاء في قولي: "أَمَّا إِذَا أردت النسب إلى ثلاثة فنقول: ثُلَاثِي"، وهو حقيق بالشكر لذلك.

هذا ما أردت أن أنبه عليه، وليس لي الأستاذ بأن أؤكد، في نهاية تعيبي هذا - ولا أودُّ أن أسمِّيَه ردًّا - أنني ما كنت كتبت (الذيول والملاحظات) لو شعرت أنها تسيء إلى باحث أكنَّ له احترام العارف بفضله. وأنا إذ أتمنى منه أن ينظر إلى ما أكتب على أنه تَوْخُّ للحقيقة وخدمةً للعلم لم يُقصد به الطعن أو التجريح، أرجو له كلَّ خير وتوفيق فيما يقدمه من خدمات للغتنا الكريمة، وفقنا الله وإيَّاه إلى سواء السبيل، وهدانا جادة الصواب.

المهندس حاتم غنيم